مقدمة

أقدم كتابى الجديد فى الشرح و التعليق على :صيغ الدعاوي والطعون الإدارية أمام محاكم مجلس الدولة معلقا عليها بالمستجد من أحكام المحكمة الإدارية العليا وبالنصوص التشريعية والقرارات الوزارية وتعديلاتها حتى الآن. مع مراعاة أحكام المحكمة الدستورية العليا.

في محاولة لجعل كل صيغة في صورة بحث قانوني يفيد كافة أطراف الدعوى سواء كان مدعي أو مدعى عليه أو طاعن أو مطعون ضده. أمام محاكم مجلس الدولة من و اقع الخبرة العملية فى ارض الواقع والطبيق .

وقد حرصت أن يكون التعليق شاملاً كل جديد سواء من الناحية التشريعية أو القضائية سواء المستقر عليها لدى أحكام المحكمة الإدارية العليا أو المقضي بعدم دستوريتها من المحكمة الدستورية ولم يفوتني تقديم كافة التشريعات الحديثة المستخدمة في العمل أو التعديلات الحديثة والجديدة قدر الإمكان .

وسوف يجد القارئ أن الصيغة عامة مجردة تصلح لاستخدامات عديدة في قضايا متعددة من ذات النوع أو الموضوع. أمام محاكم مجلس الدولة المختلقة سواء امام محكمة القضاء الادارى او المحكمة الادارية او المحكمة التأديبية او فى صورة طعن امام المحكمة الإدارية العليا

ولي أمل أن يحظى كتابي هذا بالقبول والرضا كسائر كتب الصيغ التي قدمتها سالفًا إلى القارئ الكريم.

والله ولي التوفيق

المستشار القانونى

أمير فرج يوسف

المحامي لدى محكمة النقض

والإدارية والدستورية العليا

ت: ٠١٢٢٣٨٦١٤٩٣